

ما ينشر في هذه الصفحة ليعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الثورة الإسلامية الإيرانية وتأثيرها على استراتيجية واشنطن

شارل ابي نادر

هذه الثورة، هدفاً ثابتاً ودائماً لإضعاف الأخيرة وتشتيت فعاليتها وعناصر قوتها، وهذه الاستراتيجية يمكن تحديد مراحلها ومحطات تنفيذ أهدافها كالتالي:

الحرب العراقية - الإيرانية



مباشرة بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، بدأت تقريباً حرب الخليج (الفارسي) الأولى، وبذرائع خلقت فجأة في رأس الرئيس العراقي السابق صدام حسين، فتجاوز اتفاقية نافذة موقعة بين إيران والعراق، كانت تنظم خلافات حدودية سابقة بين الدولتين، تتعلق بالسيادة على شط العرب والواجهة البحرية المشتركة على الخليج (الفارسي)، وذلك ضمن المثلث الاستراتيجي بين عابدان وخورموشهر في إيران والبصرة في العراق، وقد لعبت الولايات المتحدة الأميركية دوراً رئيساً في تسعير الخلاف بداية، ولاحقاً في إطالة النزاع الدموي بين الطرفين، والذي تجاوز الثماني سنوات بما فيها من خسائر هائلة في الأرواح لدى الطرفين، مع خسائر مادية هائلة قاربت الاربعمئة مليار دولار.

غزو العراق للكويت

مباشرة بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، وبفترة لم تتجاوز السنتين، كانت كل من الدولتين بالكاد قد انتهت من لملمة ويلات الحرب وخسائرها الضخمة، خلق صدام حسين، نزاع واهية لم تكن تحمل أي معنى أو مضمون قانوني أو تاريخي أو سياسي، ويفض

نظر واستدراج خبيث من الأميركيين، قرر غزو دولة الكويت دون سابق انذار، ضارباً عرض الحائط بكل المبادئ والأعراف والقوانين الدولية، وحدث ما حدث من دمار ومن تهجير ومن ويلات وخسائر، والأهم من ذلك أنه خلق

في تفتيت وتشتيت العرب والمسلمين، انطلاقاً من تأزيم العلاقة بين الدولتين العراقية والإيرانية، وحيث رآوا قدرة السلطتين على إعادة التماسك واللحمة، وتوجيه العلاقة نحو مصلحة الأمة الأوسع والأنسب خلقوا الإرهاب الممثل بـ"داعش"، وساعده سراً وعلناً على ضرب الجيش العراقي والأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية في أغلب مناطق البلاد، ساعدهم على ذلك مناخ مستحدث من الانقسام المذهبي، عمّل عليه بتوجيه أميركي وتمويل خليجي وإعلام أخطبوطي هدام، فكانت كارثة تمدد وانتشار "داعش"، وضُف العراق وتمزق، وتهددت الجمهورية الإسلامية في إيران، وتأثر أمنها واقتصادها، واستنزف قسم كبير من جهودها ومن طاقتها لاستيعاب وجود الإرهاب الخطر.

ولاحقاً، بعد صمود محور المقاومة بقيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بمواجهة الحرب الإرهابية التي استهدفت العراق وسوريا ولبنان، وبعد أن عاد التوازن الأمني والاقتصادي والسياسي الى دول المحور، ارتأى الرئيس ترامب أن ينسحب من الاتفاق النووي مع إيران، دون أي مستندات أو وثائق تثبت مخالفة إيران للاتفاق، وذلك على عكس ما رأت أغلب الدول المعنية، وأيضاً على عكس ما ترى أجهزته الأمنية والاستخبارية، وهو يحاول اليوم عبر رزمات متتالية من العقوبات الاقتصادية القاسية والظالمة، أن يطوِّع إيران ويقوض نفوذها وتأثيرها في المنطقة.

هكذا، وبعد أن اكتشف الأميركيون كما يبدو، أن مناورتهم الأخيرة في الانسحاب من الاتفاق النووي قد فشلت في تقويض ومحاصرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لأسباب وأسباب، خرجوا بمعادلتهم الأخيرة حول البقاء في العراق، بهدف مراقبة إيران والحد من نفوذها ومن تأثيرها، وبذلك يكون الأميركيون بقيادة ترامب، في هذه المرحلة من الاستهداف لإيران عبر مراقبتها من العراق، قد توجّوا استراتيجيتهم التي بدأت بعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، واستمرت مع خلقهم للتوتر والحروب والأزمات المحيطة بإيران والمؤثرة عليها، في حربي الخليج الأولى والثانية، ولاحقاً في خلق ورعاية ودعم حركة الإرهاب والتكفير والفضوى القاتلة.

الذريعة التي طالما انتظرها الأميركيون، وشنوا حرباً واسعة على العراق، وكانت تلك الحرب مفتاحاً للتدخل العسكري الغربي - الأميركي في المنطقة، والذي ما زال حتى الساعة، كاحتلال كامل بكل معانيه، جائثاً ثابتاً على أرض العراق.

نشوء الإرهاب و"داعش"

مع تزايد الضغوط الداخلية الوطنية على الاحتلال الأميركي وتساعد عمليات المقاومة ضده، إضطر الأميركيون لإيجاد مخرج مناسب لانسحاب وحداتهم العسكرية، بالحد الأدنى يحفظ مصالحهم من جهة، ومن جهة أخرى يؤمن حماية تلك الوحدات من عمليات المقاومة المؤلمة، والتي بسقوط الآلاف من الضباط والجنود من تلك الوحدات، تعاطمت الضغوط الداخلية ضد وجودهم في العراق، فأجبروا على الانسحاب، بعد أن استطاعوا انتزاع توقيع السلطات العراقية على اتفاقية أمنية عسكرية، أقيمت لهم عدة قواعد عسكرية جوية.

لم يكن هذا الوجود العسكري الأميركي، والمحدد والمقيد بالاتفاقية مع الدولة العراقية، كافياً لإعطائهم القدرة على التدخل في السياسة الداخلية لبغداد، وتوجيهها نحو أجندتهم الثابتة

هل ستنتار روسيا إذا انهارت المعاهدات النووية وعاد سباق التسلح؟

عبد الباري عطوان

القلق بقولها "لا نريد أن تتحول قارتنا إلى ميدان مواجهة روسية أميركية"، وقد شاركتها القلق نفسه السيدة نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب الأميركي، التي اتهمت إدارة ترامب بأنها "تخاطر بسباق تسلح وتقوض الأمن والاستقرار الدوليين".

سياسة الرئيس ترامب "أميركا أولاً" قد تجعلها "أميركا أخراً"، لما تتسم به من تهور وعدم نضج، لأنها جعلت الولايات المتحدة تخسر أقرب حلفائها، أي الاتحاد الأوروبي، وتواجه القوتين العظميين (الصين وروسيا) وتحشدتها ضدها، وربما تنحصر مكاسبها في "إسرائيل" وبعض الدول المارقة الأخرى إلى جانب دول صغيرة لا يمكن رؤيتها على الخريطة ألا "بمكبر" مثل ماكرونيزيا.

الإنفاق الصيني المتزايد في مجال الأسلحة الذي يركز على أرضية اقتصادية عملاقة لتوسيع مجالات النفوذ ليس في شرق آسيا، وإنما في إفريقيا والشرق الأوسط أيضاً، هو التهديد الاستراتيجي المتزايد للولايات المتحدة، وإذا كان رئيس كوريا الشمالية بات يشكل معضلة وتحدياً صعباً لترامب وإدارته فكيف سيكون الحال مع الرئيس الصيني الطموح شي جين بينغ؟

روسيا بوتين غير اتحاد سوفيتي غورباتشوف الضيف المهزوم الراكع أمام أميركا والغرب عموماً، ولهذا لا نعتقد بأن سباق التسلح في حال اشتعال فتيل حربه، لن يؤدي إلى انهيار روسيا الجديدة المتعافية التي استوعبت وتعلمت من أخطاء سابقتها، وباتت أكثر شباباً وعنفواناً وإنما الولايات المتحدة الأميركية الكهله، خاصة إذا فاز الرئيس ترامب بولاية ثانية.. والله أعلم.

وتخصيص ميزانية أكبر للأبحاث العسكرية لإنتاج المزيد من الأسلحة الحديثة المتطورة.

كان لافتاً "غمز" الرئيس بوتين في قناة الرئيس ترامب بطريقة تنطوي على الكثير من الدهاء عندما قال "سننتظر إلى حين أن ينجح" شركاؤنا بما يكفي لإجراء حوار متساو وذو مغزى بشأن هذا الموضوع المهم" مما يعني أن الرئيس الأميركي في نظر نظيره الروسي يتسم بعدم النضج والتهور، وهذه هائنة غير مسبوقه لرئيس تعهد بإعادة العظمة إلى أميركا.

تقويض معاهدة الصواريخ النووية المتوسطة (مداها من ٥٠٠ إلى ٥٥٠ كيلومتر) ربما يكون مقدمة لإنهاء الالتزام بمعاهدة "ستارت" حول خفض الترسانات النووية الأكثر خطورة التي سنتتي في شباط (فبراير) عام ٢٠٢١، أي بعد عامين بالتمام والكمال، مما يعني دخول العالم في فوضى نووية إذا لم يتم الاتفاق على تمديدتها، وهذا التمديد بات موضع شكوك.

ما زالت المبررات التي أوردها الرئيس ترامب للانسحاب من المعاهدة المذكورة، أي خرق موسكو لها غير مقنعة، وهناك اعتقاد بأن السبب الحقيقي هو إغراق روسيا في سباق تسلح مكلف، يؤدي إلى إنهاكها اقتصادياً، تمهيداً لانهارها، تماماً مثلما حصل للاتحاد السوفيتي بعد حرب النجوم.

الجهة الأكثر قلقاً من هذا الانسحاب الأميركي من معاهدة الصواريخ المتوسطة هي القارة الأوروبية، التي لم تفق بعد من صفة الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني وتبعاته، وعبرت السيدة فيديريكا موغريني، وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي عن هذا

دول القارة الأوروبية هو قرار الرئيس ترامب الذي صدر ليلة الجمعة الماضية وأعلن فيه الانسحاب من معاهدة الصواريخ النووية المتوسطة المدى التي جرى توقيعها عام ١٩٨٧ بين الرئيسين الأميركي رونالد ريغان



والروسي ميخائيل غورباتشوف. الرد الروسي جاء سريعاً وبعد ٢٤ ساعة، وعلى لسان الرئيس فلاديمير بوتين، وبعد اجتماعه مع وزير خارجيته سيرغي لافروف، ووزير دفاعه سيرغي شويغو، يوم السبت، أي بعد يوم من القرار الأميركي، وتمثل في إعلان الانسحاب الفوري من المعاهدة المذكورة وتحميل الإدارة الأميركية كل ما يترتب على ذلك من نتائج بما في ذلك إطلاق رصاصة البدء في سباق تسلح نووي غير محدود.

الأكثر من ذلك أن الرئيس بوتين أعطى الضوء الأخضر فوراً للبدء بإنتاج صاروخ متوسط المدى أسرع من الصوت

قد يكون الرئيس الأميركي دونالد ترامب هو الأكثر صراحة ووضوحاً، من بين رؤساء الولايات المتحدة الأميركية الذين سبقوه، في فضح مخططات وأجندات ادارته، وربما كان أغلب أسلافه في هذه الإدارة غير بعيدين في سياستهم عن مضمون سياسة الرئيس الأميركي الحالي، ولكن كانوا على الأقل، يناورون ويخادعون في إظهار حقيقة أهداف وإدراهم القومية والاستراتيجية، ولكي تكتمل مع الرئيس ترامب هذه الميزة، وضع على يمينه مستشاراً لهذه الميزة، (جون بولتون) يوازيه، لا بل يزايد عليه في تلك الصراحة الفظة، والتي لا تعرف شيئاً عن الطرق الدبلوماسية المعروفة.

قالها مؤخراً الرئيس ترامب وبالفم الملآن: "سنبقى في العراق لكي نراقب إيران"، ويكون بذلك قد اختصر، وبعبارة صغيرة وبسيطة، استراتيجية واسعة مليئة بالأزمات والحروب والمآسي، طبعت سياسة الإدارة الأميركية في الشرق الأوسط بشكل عام، وفي الملفات التي أثرت وتأثرت بكل من إيران والعراق، وبأغلب الدول المحيطة أو المرتبطة بالدولتين بشكل خاص، وذلك منذ سقوط حليف تلك الإدارة الاستراتيجية الشاه رضا بهلوي، وانتصار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الامام الخميني (قده) في العام ١٩٧٩.

بعد الثورة الإسلامية في إيران، خسر الأميركيون نقطة ارتكازهم الأساسية في المنطقة، والتي كانت مع الشاه المهزوم، منطلقاً لشرذمة العرب والمسلمين، ونقطة تفتيت واضعاف وتشتيت لأغلب الدول الخليجية والعربية الغنية، والتي من الممكن أن تلعب دوراً أساسياً في تماسك الإسلام والعرب، فيما لو توحدت وتكاتفت، أولاً بوجه العدو التاريخي للعرب والمسلمين (الكيان الصهيوني)، وثانياً في تشكيل جبهة قوية تفرض نفسها سياسياً واقتصادياً بوجه الأطماع الغربية بدولهم وبثراوتهم ...

من هنا انطلقت الاستراتيجية الأميركية نحو المنطقة، مدفوعة بهاجس الثورة الإسلامية في إيران وخطرها على مصالحهم ومصالح حلفائهم الصهاينة، وجدت في مناورة خلق الفتن والأزمات والحروب في المنطقة وخاصة في كل الأمكنة التي تؤثر سلباً على

إذا كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب سيدخل التاريخ، فإنه لن يدخله من بوابة الفضائح الجنسية فقط، وإنما من كونه رئيساً أميركا اتسم عهده بأمرين رئيسيين أولهما: المبالغة في فرض

الحصارات والعقوبات الاقتصادية، وثانيتها: نقض المعاهدات وبما يؤدي إلى تهديد أمن العالم واستقراره، وإعادة الحرب الباردة، وبصورة أكثر شراسة، وإعادة إطلاق سباق تسلح نووي، ولهذا ليس غريباً أن يوصف بأنه الزعيم الأميركي الأقل شعبية داخل الولايات المتحدة وخارجها لدفعه العالم إلى حافة الهاوية، إن لم يكن الهاوية نفسها.

فرض الحصارات والعقوبات الاقتصادية على إيران وروسيا وفنزويلا وسورية وبايكستان (جزئياً)، وإعلان حرب تجارية على الصين، من الأمور المعروفة التي لا تحتاج إلى شروحات، ولكن الخطر الحقيقي الذي بات يقلق الخبراء الاستراتيجيين،

البيان الوزاري... والهروب من السياسة "مرجلة"

ناصر قنديل

من المضحك أن ما يجري تداوله حول التمسك باتفاق الطائف الذي صار دستور لبنان ينحصر بالتجاذب التقليدي حول الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، أو بتسجيل التنمّر السياسي المتبادل حول هذه الصلاحيات، ويتناسى الجميع أن في الدستور وفي الطائف إطاراً سياسياً محلياً وإقليمياً حاكماً للاستقرار الداخلي سترتب على غيابه تحوّل الحكومة حكومة تصريف أعمال، ولو كان بيانها الوزاري من مجلدات فسيفساق أقرب لبيانات صحافية لما سيكون عليه عمل الوزارات - الحكومة ليست مجموعة وزارات يتم تسييرها وفقاً لخطة عمل بل هي مجلس الوزراء مجتمعاً الذي يرسم السياسة العامة للدولة، والبيان الوزاري هو إعلان نيات حول الإطار السياسي لعمل الحكومة، تضاف إليه التفاصيل الخاصة بخطة العمل الوزاري، ويدون الإطار السياسي تصير الحكومة مجلس إدارة شركة كبرى لا مجلساً للوزراء في دولة، ومن المضحك أن يتباهى الوزراء بما يسمونه سهولة المرور على العناوين السياسية التي يسمونها عناوين خلافية ويفرحون أنهم اختاروا لها تعابير فضفاضة تفادياً للخلافات ويسمون ذلك إنجازاً. وفي تاريخ الشعوب والدول ومنها، بل في مقدمتها لبنان، تتأسس الأزمات التي تنفجر في ظروف مناسبة إلى حروب أهلية، على التهرب من مناقشة القضايا الخلافية.

- ثلاثة عناوين سياسية حدّدها اتفاق الطائف كإطار سياسي لمشروع الدولة ترك للمجالس النيابية والحكومات المتعاقبة ترجمتها خططاً: العنوان الأول هو تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة من العدو الإسرائيلي، والعنوان الثاني العلاقة المميزة مع سورية، والعنوان الثالث هو السير بالدولة من التنظيم الطائفي إلى التنظيم اللطائفي لعلاقة الدولة بالمواطن وعلاقة المواطن بالدولة، وكل بيان وزاري يخلو من رسم الكيفية والخطة لمقاربة هذه العناوين الثلاثة خروج عن الدستور وتنكّر لاتفاق الطائف وقبول بحكومة تصريف أعمال، وتنازل سيادي



خطير عن مسؤوليات الدولة التي تترك لسواها عملياً رسم السياسات في هذه العناوين، لأن لا فراغ في السياسة، وما لا تملؤه القوى المعنية بخيارات واعية سيملؤه سواها بالوقائع التي يصعب تجاهلها.

- جميع من في الحكومة يسلم بوجود أراض لبنانية تحت الاحتلال ويتجاهل أن مسؤولية الدولة امتلاك خطة للتحرير، وأن الطائف كان سعياً لتبني الدولة لهذه المسؤولية بعد طول غياب تربت عليه وقائع أهمها ضعف الدولة وتراجع مكانتها في عيون مواطنيها وعيون الخارج، ولا يستطيع أحد إنكار حقيقة أن الرهان الذي وضع مع صدور القرار ٤٢٥ عام ١٩٧٨ وتجدد بعد التحرير عام ٢٠٠٠ وتجدد مرة ثانية بعد عدوان تموز ٢٠٠٦، على نجاح الأدوات الدبلوماسية في تحرير ما تبقى من الأراضي اللبنانية من الاحتلال يُعيد كل مرة إثبات عمقه، ويضاف إليه اليوم شأن اقتصادي كبير يتصل بشرة لبنان من النفط والغاز، فهل يعقل ألا يمتلك لبنان خطة لمواجهة المخاطر الإسرائيلية، فقط لأن الخطة الوحيدة المتاحة هي الاستثمار على معادلة الشعب والجيش والمقاومة، التي تسبب حساسية لقوى دولية وإقليمية يحرص بعض أطراف الحكومة على مراعاتها، فيصير النص الفضفاض الذي لا يمرّ على التحديات ولا على الخطط، حلاً يتم التباهي باعتماده، والغياب هنا هو له معنى واحد ترك المبادرة بيد «إسرائيل» في البر والبحر والجو، وغداً عندما تبادر «إسرائيل» بالعدوان وتواجه المقاومة عدوانها يخرج بعض من في الحكومة للتنديد بالحلول مكان الدولة في قرار السلم والحرب.

- جميع من في الحكومة أيضاً يعلم أن العلاقة المميزة بين لبنان وسورية هي ثمرة موضوعية للعلاقة التي يفرضها التاريخ وتحكمها الجغرافيا، وتعززها المصالح، وقد غيبت خلفاً لنصوص الطائف، في ظروف تورط أطراف لبنانية في الحرب التي شنت على سورية لإسقاطها، وها هي الحرب تشارف على النهاية، والعلاقات الطبيعية مع سورية تتجه لتصبح خطأً بينياً دولياً وإقليمياً، ولبنان في وضعية تتيح له أن يكون في المكانة المميزة في إعادة إعمار سورية، وأن يضع تكاملاً تجارياً يفتح أفقاً رحبة أمام السلع اللبنانية الزراعية والصناعية، وأن يضع خططاً مشتركة مع سورية تنهي الجزء الأكبر من ضغوط قضية النازحين، والغياب عن رسم خطة لإعادة تثبيت مفاهيم ومرتكزات العلاقة المميزة بسورية يفقد لبنان هذه الفرص، ويعني ترك المبادرة للقوى الدولية والإقليمية التي يريد بعض من في الحكومة السير وراءها في العلاقة بسورية. وهذا أبشع أنواع التخلي عن مفهوم السيادة، وتعبير ذليل عن قرار الالتحاق والتبعية، ومصطلح النأي بالنفس هنا كذبة كبيرة، حيث يقرر لبنان الانضواء في حلف الحرب على سورية ويتنظر قرار السلم من أصحاب الحرب ليلحق بهم، وغداً عندما تفرض الوقائع المتسارعة على بعض الوزراء ملء الفراغ بمبادرات تفرضها طبيعة وزاراتهم يخرج من يتحدث عن الأفراد بملف العلاقة بسورية.

- في العنوان الثالث الخاص بالانتقال بلبنان من التنظيم الطائفي إلى التنظيم اللطائفي للدولة ثمة ثلاثة استحقاقات دستورية، أولها تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية، وثانيتها إقرار قانون انتخابات خارج القيد الطائفي وتشكيل مجلس للشيوخ، وثالثها التشدد في حصر المناصفة في الوظائف بوظائف الفئة الأولى واعتماد المباراة والكفاءة أساساً وحيداً للتعيينات في ما دون الفئة الأولى. والبيان الوزاري الذي يتجاهل هذه الاستحقاقات يترك المبادرة بيد القوى الطائفية، التي تقدّمت شوطاً طويلاً بتعميق التنظيم الطائفي، وصولاً لنوع من أنواع الفدرالية الكامنة، وغداً عندما يحتمل أي من القوى السياسية المسؤولية للحكومة عن تعاطف مخاطر التنظيم الطائفي عند أي توتر يهدد السلم الأهلي ويقول إنه من نتاج تخلي مجلس الوزراء عن مسؤولياته السيادية، سيُقال له إنه يقول ذلك لأنه خارج الحكومة.

- تحمّلوا مسؤولياتكم الدستورية كحكومة، ولا أحد يريد منافستكم على مقاعدها.